الفصل الثانى

التضخم وإمكانية حدوثه في اقتصاد إسلامي

يرتبط كل من التضخم والانكماش بمستوى العمالة الكاملة (الاستخدام الكامل) كما يتأثران بحجم الطلب الكلي في الاقتصاد، فالتضخم يشير إلى ارتفاع متواصل في الأسعار نتيجة لزيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي، أو زيادة تيار النقود عن القيمة الجارية للحجم المتاح للاقتصاد من السلع والخدمات، ولا يؤثر ذلك على مستوى العمالة أو الدخل القومي الحقيقي وإنما ينصب تأثيره على المستوى العام للأسعار والدخل القومي النقدي فقط، كما لا يحدث هذا التضخم إلا بعد الوصول لمستوى العمالة الكاملة حيث تصبح مرونة العرض صفراً بالنسبة للتغير في الطلب، وهو يسمى بالتضخم الحقيقي تمييزاً له عن ارتفاع الأسعار قبل الوصول للعمالة الكاملة والذي يحدث نتيجة لارتفاع تكاليف الإنتاج المصاحب لزيادة الإنتاج والعمالة والذي يسمى بالتضخم غير الحقيقي، ولا يعد هذا النوع الأخير ضاراً لأنه ثمن زيادة الإنتاج ومستوى الاستخدام أو التوظف.

أما التضخم الحقيقي فإنه ضار لآثاره التي سيأتي ذكرها بعد قليل.

هذا ويصحب التضخم الذي يمثل ارتفاع الأسعار انخفاضاً في القوى الشرائية للنقود، وذلك لأن زيادة الطلب الكلي يصحبها زيادة في كمية النقود إلا أن هذه الزيادة في كمية النقود لن تتمشى مع الزيادة الحادثة في الأسعار عندما تتفاقم هذه الزيادة مما يؤدي إلى سرعة تداول النقود لقلة تفضيل الأفراد للسيولة لتوقعهم لانخفاض قيمة النقود وتحولهم إلى امتلاك الأصول غير النقدية، بل وتحولهم أيضاً عن الأوراق المالية (السندات) لأنها تأتي بفائدة نقدية ذات قيمة متدهورة، كما يقل طلب النقود بدافع الاحتياط لقلة

القيمة التي تمثلها النقود في ذلك الوقت، ويقل أيضاً الطلب على أرصدة المعاملات، ويعطى هذا تأثيره المتتالي بالضغط على الأسعار لمزيد من الارتفاع يصحبها ارتفاع في الأجور وسائر تكاليف الإنتاج يليها ارتفاع متتالي في الأسعار ومن ثم الأجور والتكاليف وهكذا في سلسلة متتالية الحلقات.

ويسمى التضخم في هذه الحالة بالتضخم في هذه الحالة بالتضخم المفتوح أو الطليق، لعدم وجود قيود تحد منه.

فإذا ما تدخلت الحكومة في مسار الأسعار وحدت من ارتفاعها المتواصل والمتتالي وأدت إلى تقييد التضخم وكبته سمى في هذه الحالة بالتضخم المكبوت، ولهذا التقييد صعوبات كما ينجم عنه مشاكل كثيرة، فوضع حدود علياً للأسعار سيؤدي إلى زيادة في الطلب يعجز العرض عن الوفاء به مما يؤدي إلى ظهور السوق السوداء، وعدم عدالة توزيع السلع بين الأفراد، وإذا أرادت الدولة التدخل في توزيع المعروض من السلع بالبطاقات أو غيرها من الوسائل فإنه قد يصحب ذلك مشاكل كثيرة وتتحمل الدولة بأعباء وتكاليف كثيرة، وقد لا ينجح النظام في تحقيق عدالة التوزيع لاختلاف الرغبات والأذواق . . . الخ. كما أن كبت التضخم قد يتسبب في انحراف قوى السوق عن تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد في تحقيق الإشباع الأمثل لاحتياجات المجتمع لعدم تمثيل الأسعار في وضعها الجديد للتفاعل الحر لقوى العرض والطلب . . الخ.

فإذا طال أمد التضخم واشتدت وتفاقمت خطورته وتسارعت خطواته سمي بالتضخم الراكض أو الجامح، في حين يسمى التضخم بالزاحف حين تبطئ خطواته، إلا أن استمرار هذه الخطوات قد يصل بالتضخم إلى صورته الخطيرة أي التضخم الراكض وفيه تزداد الأسعار بنسبة لا تقل

عن ٢٠ أو ٣٠٪ سنوياً، ويعمل هذا التضخم على قصر وظيفة النقود على كونها وسيط للتبادل، وفقد وظيفتها كمخزن للقيمة، ثم تفقد النقود قيمتها في نهاية الأمر، ويتطلب الأمر إصدار عملة جديدة تحل محلها، وذلك لاتجاه الأفراد لحيازة السلع وأي سلع سواء يحتاجونها أو ليس لهم حاجة إليها حتى تحين الحاجة إليها خوفاً من استمرار ارتفاع أثمانها، واتجاه المنتجين إلى تخزين سلعتهم وحجبها عن الأسواق ترقباً لارتفاع تال في الأسعار، وما ينجم عن ذلك من فقد للثقة في العملة وارتفاع مستمر في الأسعار والأجور والنفقات . . الخ.

ومن الممكن تصنيف التضخم تبعاً للعوامل المسببة له إلى تضخم الطلب[١]، وهو التضخم الذي ينشأ عن زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي عند مستوى العمالة الكاملة، وتضخم النفقات أو تكلفة الإنتاج[٢] الناشئ عن ارتفاع التكاليف، وفيما يلي نتناول هذين القسمين بشيء من التفصيل.

١- تضخم الطلب:

سبق ذكر هذا القسم من التضخم في الجزء السابق مباشرة حيث يشير التضخم في هذه الحالة إلى تجاوز الطلب الكلي العرض الكلي عند مستوى

---

(١) **Demand Inflation**

(٢) **Cost Inflation**

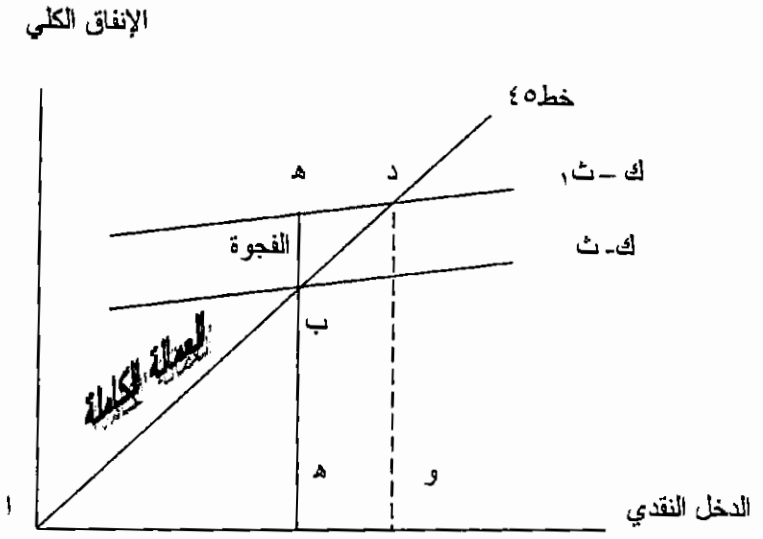

حيث ك الإنفاق الاستهلاكي.

ث الإنفاق الاستثماري.

شكل بياني رقم (٢) الفجوة التضخمية

العمالة الكاملة، وفيه يكون تيار النقد أكبر من قيمة السلع المعروضة، بما يدفع الأسعار للزيادة، ولتوفر العمالة الكاملة (التشغيل الكامل) في سوق العمل فإن زيادة الطلب ستؤدي إلى زيادة الأجور، فيزيد الدخل النقدي دون زيادة في الناتج المادي، وتعرف الزيادة في الطلب الكلي عن العرض الكلي عند مستوى العمالة الكاملة بالفجوة التضخمية، ويبين الشكل البياني رقم (٢) كيفية قياس هذه الفجوة.

من هذا الشكل يتضح أنه بعد مستوى العمالة الكاملة لا يمكن زيادة الناتج الحقيقي للاقتصاد عن أ هـ ، وسيترتب على زيادة الطلب الكلي الذي لا

يجد له عرضاً مقابلاً ارتفاع خط الإنفاق الكلي من مستواه المحقق للتوازن عند مستوى العمالة الكاملة وهو .

(ك + ث) إلى مستوى آخر أعلى هو (ك + ث)١، وتصبح النقطة ج هي نقطة التوازن الجديدة بدلاً من النقطة السابقة ب.

وتمثل المسافة الرأسية ب ج الفجوة التضخمية وهي مقدار الزيادة في الأسعار والتضخم الحقيقي، ومن الممكن أيضاً توضيح هذه الفجوة على منحنيات (IS) , (LM) ، لكن نكتفي هنا بهذا القدر.

أما أسباب حدوث هذا التضخم فمتعددة ولعل من بينها زيادة عرض النقود أو الدخل الممكن التصرف فيه أو زيادة الإنفاق الاستهلاكي، زيادة الإنفاق الحكومي، زيادة الإنفاق الاستثماري، أو زيادة كبيرة في الصادرات تحدث فجأة وتستمر لفترة طويلة، أو خفضاً في الضرائب وغيرها من الأسباب التي قد تتسبب منفردة أو مجموعة منها أو جميعها في حدوث التضخم، وبالطبع فإن هذه الأشياء بدورها قد تنشأ عن أسباب أخرى، ويعد تضخم الطلب ثمة لازمة للاقتصاديات الرأسمالية حالياً للتوسع الكبير في الاستهلاك وعدم ملاحقة الإنتاج لذلك رغم التقدم الكبير والمتتالي في أساليب وفنون الإنتاج.

وبارتفاع الأسعار الناشئ عن زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي يترتب على ذلك زيادة في الأجور، ومن ثم التكاليف، وتستمر الزيادات المتتالية في الأسعار والأجور والتكاليف مؤدية إلى تفاقم مشكلة التضخم إذا تم وضع حلول له.

وأسبابه كما هو واضح التوسع في الاستهلاك وهي سمة لازمة للاقتصاديات الرأسمالية باعتبار أن الرفاهية المستهدفة في هذه المجتمعات كما يقول بيجو ترتبط بالإشباع الشخصي المتحقق للفرد، أو إجمالي الإشبا

وعة الأفراد من دخولهم المتاحة، أو كما يقول باريتو بأن رفاهية مع ترتبط بزيادة الإشباع أو الرضا الذي يحقق المجتمع ككل، هذا ع في الاستهلاك يسبب زيادة الإنفاق الكلي في المجتمع، ويزداد بخفض ائب المرتفعة أو زيادة الإنفاق الحكومي، ويتطلب لعلاجه خفض الإنفاق ومي وزيادة الضرائب، ورفع سعر الفائدة، والحد من الاحتياطات النقدية البنوك التجارية في توليفة مناسبة من هذه الإجراءات معاً.

وفي اقتصاد إسلامي فإن نمط الاستهلاك في الاقتصاد يسير في يق توفير الضروريات والقدر اللازم من السلع التي تكفل مستوى معيشياً ئاً للمواطنين، والحد من الإسراف والاستهلاك الترفي، وتشجيع الادخار لاستثمار (بإلغاء الاكتناز، وإلغاء الفائدة على رأس المال، وفرض الزكاة) وفير الاحتياجات اللازمة لتطوير الاقتصاد القومي ودعم طائفة الإنتاجية الارتقاء به فالسبب المتمثل في عقيدة وسلوك المجتمع بزيادة الاستهلاك جرد المنزلة الاجتماعية ولمفهومهم عن الرفاهية، غير موجود في اقتصاد سلامي، كذلك فالزيادة في العرض متحققة لزيادة الاستثمار ولما سبق ذكره ي مناقشة أسباب الدورات الاقتصادية، كما أن فرص العمالة تتاح باستمرار لقوة العاملة المتزايدة بفعل النمو السكاني.

كما أن إصدار النقود محكوم باللازم والمناسب لتمويل التعامل في حجم الناتج القومي كما سبق، والإنفاق الحكومي مرتبط بتحقيق مصالح محددة، ولا مجال لخفض أو زيادة الضرائب، لأنها في الأصل استثناء لا يحدث إلا لدواعي محددة وبنسب محدودة وقد سبق ذكر رأي دكتور مختار متولي في أسباب التضخم في الاقتصاد الإسلامي وسبل علاجه ضمن دراسته عن التوازن العام في الاقتصاد الإسلامي.

٢- تضخم النفقات:

لا يتوقف تضخم النفقات كما سبق القول على زيادة الطلب الكلي عن المستوى الذي يقابل العمالة الكاملة، بل قد يحدث قبل ذلك، ولتضخم النفقات أسباب متعددة إلا أن أهمها العوامل التالية:

١- ارتفاع معدلات الأجور بما تمارسه نقابات العمال من ضغوط لرفع معدلات الأجور، مما يرفع من أثمان السلع، فإذا حدث ذلك عاد العمال للمطالبة بأجور أعلى مرة ثانية، وهكذا، ولنقابات العمال أساليبها في تحقيق مطالبها بما في ذلك الإضراب مما يضر بمصلحة الاقتصاد كلها، ويعد هذا التصرف مباحاً في الاقتصاد الرأسمالي وحقاً من حقوق العمال المشروعة.

وهو ما لا يحدث في اقتصاد إسلامي لمنع الاحتكار من قبل بائعي السلع أو الخدمات أو من قبل المشترين، ولمنع الإضرار بالنفس أو المجتمع، ولمنع التجمع الطائفي الذي يفرض أجراً معيناً لا تقتضيه ظروف أو الصناعة، وأنه يتعين على الحكومة أن تجبر أهل الصناعات والحرف على القيام بها إذا احتاج الناس إليها بأجر المثل دون زيادة أو نقص[١]، أي أن ما تقوم به الحكومة هو توفير الفرصة لحرية الأسواق ومرونة الأجور.

٢- ارتفاع أثمان المواد الخام، أو المواد الغذائية المستوردة مما يزيد من نفقات الإنتاج والأسعار بالتالي.

وهذا ما لا يمكن دفعه إلا إذا أمكن الحصول عليها من أسواق أو دول أخرى بأسعار أقل، مثل «يا رسول الله غلا السعر فسعر لنا . . .».

٣- ارتفاع أسعار السلع التي يتم إنتاجها في ظل الاحتكار أو منافسة القلة، لرغبة منتجيها في تحقيق معدلات عالية من الربح، وإضافتهم لها إلى تكاليف الإنتاج، وتحديد أسعار مرتفعة بناء على ذلك.

---

(١) مجموع فتاوى ابن تيمية، مجلد ٢٨، ص ص ٧٧-٨٢ .

والإسلام ينهي عن الاحتكار في كافة السلع التي يحتاجها الناس يستوي في ذلك طعام الإنسان وطعام الإنسان وطعام الحيوان، وغير ذلك من السلع كالثياب وغيرها[١]، وعلى كل نشاط احتكاري يؤدي بالإضرار بالناس، ويتعين على الحكومة منع تواطؤ البائعين على أن لا يبيعوا إلا بثمن حدوده[٢]، كما أن اتفاق البائعين على أن يحتكروا الشراء من الموردين بالسعر الذي يرونه ليحتكروا البيع في السوق بما يرونه أيضاً من سعر، فساد يتعين مقاومته بالتسعير عليهم بقيمة (سعر) المثل[٣]، وتجبر البائعين المحتكرين الممتنعين عن البيع بسعر السوق على البيع به[٤]، فالسعر المفروض ليس سعراً إدارياً يحدد من قبل دولة، ولكن الإجراء الذي تقوم به الحكومة هو تمكين الناس من شراء ما يحتاجونه من المحتكر بسعر السوق الجاري وليس سعراً آخر، أي أن ما تقوم به هو إجراء إداري لكي يتم البيع بالسعر الذي لا يجحف بأي من البائعين أو المشترين أي وأنه والأمر كذلك لكفالة مرونة الأسعار، واستجابتها للتفاعل الحر بين قوى العرض والطلب، وتسري هذه القواعد على الخدمات أيضاً مثل خدمات المساكن والأبنية المختلفة، والآلات والمعدات[٥] وغيرها، كما تسري على خدمات العمل أيضاً كما سبق.

هذا ويعد ارتفاع الأجور من أهم أسباب زيادة التكاليف، ومن ثم تضخم النفقات، إذ أن ارتفاع الأجور، يقابله رفع المنتجين للأسعار، مما

---

(١) نيل الأوطار للشوكاني، مجلد ٣، جـ٥، ص٢٢١ .

(٢) مجموع فتاوى ابن تيمية، مجلد ٢٨، ص ص٧٧-٨٢ .

(٣) مجموع فتاوى ابن تيمية، مجلد ٢٨، ص ص٧٧-٨٢ .

(٤) مجموع فتاوى ابن تيمية، مجلد ٢٨، ص ص٧٧-٨٢ .

(٥) مجموع فتاوى ابن تيمية، مجلد ٢٨، ص٩٨ .

يشكل عبئاً جديداً على الدخول، فيطالب العمال بزيادة تالية، وهكذا تتتالى عمليات الارتفاع في كل من الأجور، والأسعار، وقد يصحب ذلك خفضاً في الإنتاج إذ لم تكن ظروف السوق تسمح باستيعاب الإنتاج كله بهذه الأسعار المرتفعة، فيتكاتف رفع الأجور والأسعار مع نقص العرض في إحداث حلقات متتالية من ارتفاع التكاليف والأسعار.

ويرى بعض الاقتصاديين إمكان التحكم في هذا التضخم من خلال منع زيادة الأجور التي لا يصحبها زيادة في إنتاجية العمل، وذلك للحد من تضخم التكاليف، وبذلك يمكن إحداث اتجاه انخفاض للنشاط الاقتصادي فيقل الطلب الكلي (بفعل انخفاض الأجور) ويقل الناتج الكلي بالتالي وتحدث بطالة بين العمال مصحوبة بانخفاض في معدلات النمو الاقتصادي وذلك لإمكان خفض التضخم وتحقيق استقرار الأسعار، إلا أن نسبة البطالة المتحققة قد تكون عالية بدرجة تعد بدرجة تعد معها غير مقبولة من قبل المجتمع، ويرى بعض الاقتصاديين أن ذلك أهون الضررين فإما تضخم عال وبطالة منخفضة أو تضخم أقل حدة وبطالة كبيرة نسبياً.

وقد قدم فيليبس دراسة للعلاقة بين نسبة الزيادة في الأجور ونسبة الزيادة في البطالة من خلال ما يعرف بمنحنى فيليبس وهو يقيس العلاقة بين نسبة الزيادة في الأجور النقدية.

$$\frac{\Delta ر}{ر}$$

ونسبة البطالة إلى القوة العاملة للاقتصاد ويبين الشكل البياني رق (٣٢) ذلك.

ويبين هذا المنحنى أ أ العلاقة بين ٪ للزيادة في الأجور النقدية، للبطالة، وهو ذو انحدار سلبي يتجه من أعلى واليسار إلى أسفل واليمين

وذلك لأن العلاقة بينهما عكسية فكلما زادت معدلات الزيادة في الأجور كلما قلت البطالة، وعلى العكس كلما قلت نسبة الزيادة في الأجور النقدية كلما زادت نسبة البطالة، لذا فإنه لخفض معدلات الزيادة في الأجور ومن ثم الأسعار (باعتبار أن الأجور عامل هام في زيادة التكاليف ومن ثم الأسعار) يتعين أن يتحمل المجتمع نسبة من البطالة ويقبل ذلك الوضع للحد من التضخم.

وحيث أن زيادة الإنتاجية تجعل زيادة الأجور غير ذات أثر تضخمي فإنه يتعين استبعاد نسبة الزيادة في الإنتاجية من نسبة الزيادة في الأجور حتى يمكن التعرف على الزيادة غير التضخمية في الأجور في الزيادة التضخمية.

شكل بياني رقم (٣) منحنى فيليبس

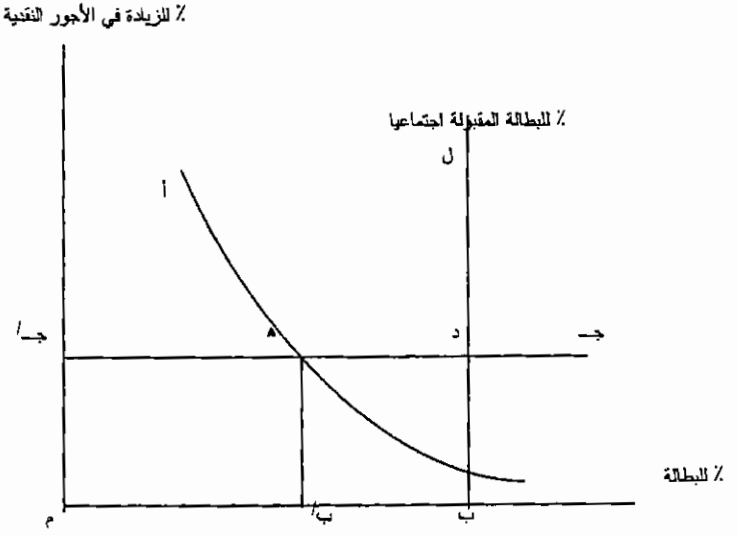

وتمثل النقطة ب هذه ٪ للبطالة المقبولة اجتماعياً لتحقيق استقرار الأسعار، وبإقامة عمود فوق النقطة ب هو الخط ب ل، فإنه يقطع الخط ج جَ عند النقطة د، كذلك فإن الخط ج جَ يقطع منحنى فيليبس عند النقطة هـ وهي إلى يسار النقطة د الموازنة لنسبة البطالة المقبول من المجتمع في هذه الظروف، لذا فإن الإجراء الذي يتخذ في هذه الحالة للحد من زيادة الأجر ويترتب عليه أحداث بطالة يكون أقل من الأجراء المقبول اجتماعياً، أي أن المجتمع سيتحمل في هذه الحالة ببطالة نسبتها بَ فقط وليس ب.

لذا فإنه يمكن اتباع السياسات المالية والنقدية في مثل هذه الحالة للحد من زيادة الأجور وزيادة معدل البطالة، واختلفت آراء الاقتصاديين في أسبابها وتشعبت، وفيما يلي نتناول بعض هذه الآراء بالتوضيح.

وكما أنه قد لا تحدث الزيادة في الأجور تضخماً إذا صحبها زيادة في إنتاج العمل تعرض الزيادة في الأجر، فإنه إذا اقتصر ارتفاع الأجور على عدد محدود من المنشآت دون غيرها فلا يؤدي ذلك إلى تضخم، كما أن السلع والمنتجات التي يكون الطلب عليها مرناً في الأسواق، لا يتمكن المنتجون من رفع أسعارها بدرجة ملموسة مقابل ارتفاع أجور العمال، ويتحملون هم أعباء الارتفاع الحادث في الأجور، ولا ينتقل ذلك إلى الأسعار، فلا يحدث تضخم.

وقد سبق القول بأن تضخم النفقات قد يصحبه بطالة وطاقات عاطلة في الاقتصاد، مما يجعل الاقتصاد يعاني من كليهما معاً، وهو ما يسمى بالتضخم الركودي، وهو ما تقع فيه الدول الرأسمالية الكبرى حالياً، ويسهم في حدوث ذلك أيضاً ما لأجهزة الدعاية والإعلان من دور في التأثير على أذواق المستهلكين وطلباتهم وتوجيهها إلى سلع دون سلع، ولدور المؤسسات الاحتكارية الكبيرة في القضاء على المؤسسات المنافسة الأصغر والأقل في الإنتاج.

ويقوم علاج تضخم النفقات على الحد من ارتفاع الأجور وما يتطلبه ذلك من التأثير على العمال التي تتسبب في هذا الارتفاع وتتالي حدوثه، وهو ما تعجز الدول الرأسمالية عن القيام به للالتزام بالحرية الفردية وعدم التدخل فيها إلا بقدر محدود تجيزه الأجهزة التشريعية والتي مالا تقبل بأي إجراء يحد من الحرية الفردية بدرجة ملموسة، ومن المعلوم أن اضطرابات عمال الشحن في بريطانيا كانت من بين أسباب تدهور الجنيه الإسترليني مما أدى إلى تدهور قيمته عام ١٩٦٧م ، كما أن ذلك الإجراء التخفيضي قد نقل أضراره إلى كل من فرنسا وألمانيا عامي ١٩٦٨م، ١٩٦٩م، فتدهور الفرنك الفرنسي، واضطرت ألمانيا لرفع قيمة المارك الألماني.

كما أن من بين وسائل علاجه أيضاً الحد من الأرباح الاحتكارية التي تعمل المنشآت الاحتكارية وشبه الاحتكارية على زيادة معدلاتها، وهو ما تعجز النظم الرأسمالية أيضاً عن تحقيقه، ومن الواضح أن هذه الأساليب في علاج تضخم النفقات لا تتطلب الحد من الطلب الكلي في المجتمع، لأن الحد منه يخفض الدخل القومي ويزيد من البطالة.

لذا فإن الدول الرأسمالية تعجز وبدرجة أكبر عن مواجهة التضخم الركودي فمواجهة التضخم وحده بخفض الطلب أو الإنفاق، يزيد من الركود في بعض قطاعات من الاقتصاد، ومواجهة الاثنين معاً في ظروف اقتصاد رأسمالي يعاني من جمود الأجور الأسعار بفعل النقابات والاحتكارات، ومن خلق النقود من الجهاز المصرفي لتحقيق أرباح (فوائد) من جراء ذلك مما يؤدي إلى التضخم دون اعتبار لظروف الاقتصاد، غير ممكن من الناحية العملية لذا الأوضاع في هذه الدول على تضخمها الركودي القائم، وبصفة عامة فإن التضخم يعد من أكبر المشاكل التي تواجه الدول الرأسمالية منذ أواخر الستينات من القرن العشرين الميلادي، وقد تفاقم منذ عام ١٩٧٣م،

وارتفعت معدلات التضخم بدرجة كبيرة مع ارتفاع البطالة، وقد حاولت الدول الرأسمالية مواجهة البطالة بمحاولة التوسع في النشاط الاقتصادي إلا أن ذلك لم يحد من البطالة بقدر ما زاد من حدة التضخم، وقد زاد من ذلك أن بعض الصناعات في الدول الرأسمالية ومنها صناعات النسيج، والصناعات الهندسية الخفيفة قد واجهت منافسة كبيرة من قبل الصناعات المماثلة التي نمت بدرجة كبيرة في بعض الدول النامية كالباكستان وتركيا والهند وكوريا الجنوبية وتايوان، وقد قامت الحكومات الغربية بحماية صناعاتها الوطنية من المنافسة بوسائل كثيرة، كما قلت معدلات نمو الإنتاجية وتباطأت معدلات التكوين الرأسمالي على إجمالي الناتج القومي، وبالمقابل فإن نقابات العمال قد نجحت في زيادة الأجور، وعارضوا كل إجراء لإيقاف زيادة أجورهم أو حتى تخفيضها، كما زاد عرض النقود ابتداء من الولايات المتحدة اعتباراً من عام ١٩٦٣ واستمرت لتمويل حرب فيتنام، وصحبها ارتفاع في الأسعار ابتداء من عام ١٩٧٤م، استمر بعد ذلك، وحدث ارتفاع مواز في عرض النقود في الدول الصناعية الأخرى واستمر بعد ذلك، ولما كانت الزيادة في عرض النقود مصحوبة ببطء في نمو الإنتاجية فقد زادت الأسعار واستمرت زيادتها، بمعدلات كبيرة تراوحت بين ١٠-١٣٪ سنوياً بين عامي ١٩٧٤-١٩٨٠م، ولذا فإن الكساد التضخمي قد ساد الاقتصاد الرأسمالي لأكثر من عقد من الزمان، وانتقل منه إلى الدول النامية التي تتأثر اقتصادياتها وتنتقل إليها التقلبات من خلال التعامل بين كلتا المجموعتين من الدول، وزيادة أسعار وإيرادات الدول النامية، مقترناً بانخفاض أسعار صادراتها مما أدى إلى سوء أوضاعها الاقتصادية وترديها بدلاً من تحسنها، ومواجهة مشاكل تنميتها وتطويرها، لتحقيق التقدم لها، وكل ذلك كأثر من آثار السياسات النقدية والمالية التي اتبعتها الدول الصناعية الغربية، بصورة غير مناسبة لأوضاعها

الاقتصادية وذلك لاعتبارات داخلية سياسية وغيرها لازمة للاقتصاد الرأسمالي ولا تنفك عنه.

في الوقت الذي يتميز فيه الاقتصاد الإسلامي بمرونة الأجور والأسعار، ومنع الاحتكار، وضبط الإصدار النقدي وتقييد خلق النقود (وقد قيل بمنعه كلية كما سبق) إلا في حدود تسمح بها الدولة بما يوافق حاجة تمويل الصفقات والعمليات في المجتمع ولا يتجاوزها، وبمنع الفسق والدعاية الكاذبة والإعلان المضلل، مما يقلل من احتمالات حدوث التضخم، ومن مدى هذا التضخم إذا حدث، وييسر من أمر علاجه بما في النظام في ميكانيكية تكفل له تصحيح نفسه، وبما لدى الدولة من صلاحيات لتحقيق مصلحة المجتمع والتوافق بين المصالح الفردية والجماعية، وتقييد الحرية الفردية بذلك.

ليس هذا فحسب، بل إن تكاليف الإنتاج نفسها في الاقتصاد الإسلامي أقل منها في الاقتصاد غير الإسلامي لإلغاء الفائدة على رأس المال، لإلغاء الإنفاق التبذيري والإسراف، ولعدم الحاجة إلى حجم كبير من نفقات الدعاية والإعلان وأساليبها المضللة لترويج السلع، مما يقلل من تضخمها.

مما سبق يتضح أن التحليل الدقيق لأسباب التضخم وتحديد الأساليب المناسبة لعلاجه والقيام بها في الوقت المناسب وبالدرجة المطلوبة هو أساس نجاح مكافحة التضخم.

التضخم في الدول النامية وصلته بالتنمية:

يحدث التضخم في الدول النامية قبل الوصول للتوظف الكامل نظراً لعدم مرونة عرض السلع والخدمات في الدول النامية فضلاً عن بعض العوامل الأخرى مثل عدم كمال السوق ووجود البطالة بقسميها المقنعة والسافرة، وزيادة الميل الحدي للاستهلاك مما يزيد من الاستهلاك الذاتي في المشروع وتصدير جانب كبير من الإنتاج (وأغلبه من المواد الخام والأولية، إلى الخارج مما يقلل من العرض الكلي، ويضاف إلى ذلك الإنفاق الحكومي الموجه بصفة أساسية لمشروعات البنية الأساسية للاقتصاد وفي مشروعات الصناعات الثقيلة مما يزيد من التوظيف والدخول، ولا يقابل ذلك زيادة في إنتاج السلع الاستهلاكية، لذا فإن زيادة الطلب الكلي الناشئ عن هذا الإنفاق الحكومي يعمل على ارتفاع الأسعار والتضخم في حلقات متتالية كما سبق، وحين ترغب الحكومة في زيادة معدلات التنمية، وتعجز عن توفير متطلبات تمويل مشروعات التنمية من الضرائب لانخفاض الدخول، فإنها تلجأ إلى التمويل بالعجز مما يزيد من حدة التضخم، وفي اتجاه الدول النامية للاستثمار النقدي بدرجة أكبر من الاستثمار الحقيقي (الذي يتم في حدود الموارد المتاحة) دفع هام للتضخم، وزيادة في تفاقم خطورته.

لذا فإن الدول النامية على الرغم من توافر الموارد غير المستغلة لديها لإمكان حدوث زيادة في العرض ومواجهة للطلب المتزايد، فإنها تعاني من التضخم بدرجة تزيد عما هو قائم في الدول الصناعية المتقدمة.

آثار التضخم:

من الملاحظ عدم اتساق الارتفاع الحادث في الأسعار حال التضخم في كافة جوانب الاقتصاد، فقد يزداد أسعار بعض المنتجات بدرجة تفوق غيرها، كما قد تثبت أسعار آخر من السلع، أو تنخفض، كما أن أثر ارتفاع

الأسعار على الدخول المختلفة يتسم أيضاً بعدم الاتساق، فقد يتمكن بعض مستلمي الدخول من رفع دخولهم النقدية وتجنب الآثار السيئة لارتفاع الأسعار على دخولهم الحقيقية، ويعجز البعض الآخر عن ذلك أو يتخلف في هذا المضمار، لذا يختلف أثر التضخم على دخول الأفراد وثرواتهم تبعاً لذلك، وتزداد دخول وثروات المنظمين والمضاربين وأصحاب المهن الحرة من التجار والحرفيين وغيرهم على حساب أصحاب الدخول الثابتة من الموظفين وأرباب المعاشات ومؤجري الأراضي والعقارات والدائنين الذين تسوء أحوالهم المادية في هذه الظروف.

كما أن التضخم الحقيقي يختلف عن التضخم غير الحقيقي في آثار كل على الاقتصاد، والدخل والعمالة، فالتضخم الحقيقي يؤثر تأثيراً سيئاً على الاقتصاد إذ ستقل كفاءة استخدام الموارد المتاحة وسيتيحه البعض لأعمال المضاربة وتخزين السلع بدلاً من مباشرة الإنتاج في المنشآت الاقتصادية المختلفة، وستعمل المنشآت القليلة الكفاءة والإنتاجية جنباً إلى جنب مع المنشآت ذات الكفاءة والإنتاجية العالية، وتكثر الإضرابات العمالية والاضطرابات مما يقلل من الإنتاج، فالتضخم إذا يؤدي إلى نقص الناتج القومي الحقيقي وإشاعة الفوضى في الاقتصاد خاصة في الحالات الحادة منه كالتضخم الجامح.